



ثلاث أساطير حكومية عن تعويم الجنيه المصري

ثلاث أساطير حكومية عن تعويم الجنيه المصري

الطبعة الأولى/نوفمبر 2016

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



قامت بكتابة هذه الورقة سلمى حسين الباحثة بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية
بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وقام بمراجعة المحتوى أشرف حسين مدير
الوحدة، وقام بالتدقيق اللغوي أحمد الشبيني.

جدول المحتويات

6	المقدمة
7	أولاً: حقيقة أزمة الدولار: زيادة الموارد الدولارية بعد الثورة
7	1 - الفترة 2011 - 2013:
11	2 - الفترة 2013 - 2016
15	ثانياً: من الأساطير: السيناريو الوردي لما بعد التعويم
17	ثالثاً: "لا يوجد بديل على المدى القصير"، عبارة خاطئة
20	المراجع
21	ملحق (1)

مقدمة:

هناك تناقض كبير بين ما تبثه الحكومة من تبريرات لأزمة نقص الدولار وما يقوله لنا تحليل البيانات الرسمية.

تهدف هذه الورقة إلى تفكيك الخطاب الحكومي حول سياسة تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار. وذلك عن طريق تنفيذ ثلاث مقولات أساسية ترددت خلال السنوات الخمس الماضية، وحتى اليوم، لكي يتقبل المصريون قرار تعويم الجنيه. هذه المقولات تدور حول فكرة أن أزمة الدولار سببها نقص المتحصلات الدولارية وأن النقص كان نتيجة للثورة والمقولة الثانية هي أن الأزمة تنتهي فور القيام بالتعويم والمقولة الثالثة هي انه لا بديل عن تعويم العملة.

وتخلص الورقة إلى أنه خلال السنوات اللاحقة على الثورة، زادت موارد مصر من الدولارات زيادة كبيرة. سواء بفضل زيادة تحويلات العاملين والاستثمارات الخارجية المباشرة والصادرات، خلال السنوات الثلاث الأولى، أو بسبب زيادة القروض الخارجية خلال الأعوام اللاحقة، والتي أمكنها تعويض الجزء الأكبر من انهيار عوائد السياحة.

إنما وقع الاقتصاد في أزمة نقص الدولارات بسبب تسرب أموال طائلة إلى خارج البلاد. سواء كان ذلك في شكل تحويل أرباح، أو خروج رؤوس أموال إلى الخارج أو أيضاً تهريب أموال بشكل غير مشروع.

أدى غياب أي علاج لأزمة الهروب الكبير لرؤوس الأموال إلى خارج البلاد على مدى السنوات الماضية إلى ضياع عشرات المليارات من الدولارات، والتسبب في أزمة نقص الدولارات.

كما أن التعويم لن يؤدي إلى استقرار سوق النقد لعدد من الأسباب تشرحها الورقة بالتفصيل.

وأخيراً، فإن الحكومة بدلاً من استخدام الدواء المناسب، فقد أدى التشخيص السيئ للأزمة إلى تبني سياسة التعويم رغم ما لها من آثار سلبية فادحة على البلاد والعباد، تجاهلتها الحكومة حين اتخذت قرار التعويم.

وأخيراً، تطرح الورقة سياسات بديلة تناسب مع تشخيص هروب الاستثمارات إلى الخارج.

أولاً: حقيقة أزمة الدولار: زيادة الموارد الدولارية بعد الثورة

جرى خلال السنوات الخمس الماضية تسييد خطاب «أزمة نقص الدولار». حيث جرى إلقاء اللوم على ثورة يناير بأنها السبب في تقلص إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي. وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار. وهذا خطاب غير دقيق بالمرّة.

وبشكل عام، يمكن تقسيم فترة ما بعد الثورة إلى فترتين بحسب مصادر النقد الأجنبي، وشهدت الفترة الأولى تعويضاً فاق أثر نقص الموارد الدولارية، والفترة الثانية شهدت نقصاً طفيفاً، بما لا يجعل ندرة المتحصلات الدولارية هي السبب في ندرة الدولار:

الفترة 2011 - 2013:

- طرأ نقص طفيف في بعض الموارد المعتادة للنقد الأجنبي، مثل السياحة وقناة السويس. إلا أن مقابل تلك الموارد كانت هناك زيادة في الاستثمار الأجنبي والصادرات وأخرى غير مسبوقة في تحويلات العاملين للخارج، وهو ما غطى كثيراً على النقص.
- ورغم تلك الزيادة، خلال العامين الأولين من الثورة، شهدت الاحتياطات الدولية نزيفاً فقدت خلاله أكثر من 20 مليار دولار، لتقف عند 15.5 مليار دولار في مايو 2012.
- ظل الخطاب الحكومي السائد - والذي تبناه أيضاً بنوك الاستثمار الكبرى، الممثّلة لمصالح الرأسمالية المالية المصرية والعالمية - هو اتهام نقص الموارد الدولارية. ويوضح الجدول (1) أهم مصادر النقد الأجنبي التي دخلت البلاد قبل وبعد الثورة.

الجدول (1): بعض أهم مصادر النقد الأجنبي

السنوات	السياحة	الاستثمار الأجنبي المباشر	قناة السويس	الصادرات	تحويلات العاملين من الخارج	القروض الخارجية*
2011 / 2010	10.6	9.6	5.1	23.9	9.8	1.5
2012 / 2011	9.4	11.8	5.2	25.1	18	2.6
2013 / 2012	9.8	10.3	5	27	18.7	4.6
2014 / 2013	5.1	10.9	5.4	26	18.5	11
2015 / 2014	7.4	12.9	5.4	22.2	19.3	16.3
2016 / 2015	3.8	12.4	5.1	18.7	17.1	19

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

2015/2016: تقديرات أولية.

* القروض الخارجية هي تلك التي اقترضتها الحكومة والبنك المركزي من مصادر أجنبية بالدولار بكافة أنواعها. ولكنها لا تشمل قروض البنوك وهي ليست القيمة الصافية بعد خصم قيمة المسدد من القروض الخارجية.

من الجدول السابق (الجزء الأصفر) نستطيع أن نرى أن أهم البنود التي شهدت انخفاضاً يقابلها زيادة تفوقها من موارد من أخرى، جاءت تلك الموارد خلال العامين الأولين من الثورة خاصة من تحويلات العاملين من الخارج، تليها الصادرات.

مصادر النقد الأجنبي (مليار \$)

2012/2013	2010/2011	أولاً: أهم البنود التي شهدت انخفاضاً
9.8	10.6	السياحة
5	5.1	قناة السويس

مجموع الانخفاض في هذين البندين (1) = 0.9 مليار دولار

2012/2013	2010/2011	ثانياً: أهم البنود التي شهدت ارتفاعاً
10.3	9.6	الاستثمار الأجنبي المباشر
27	23.9	الصادرات
18.7	9.8	تحويلات العاملين بالخارج
4.9	1.5	القروض الخارجية

مجموع الزيادة في هذه البنود (2) = 15.4 مليار دولار

المصدر: البنك المركزي المصري، حسابات الباحثة.

الهدف من تلك الحسبة هو توضيح فكرة أنه مقابل الانخفاض الذي طرأ على بعض المصادر الدولارية التقليدية للاقتصاد المصري كان هناك ما يعوضها في شكل ارتفاع في مصادر أخرى.

إذن كانت هناك زيادة صافية في العائدات الدولارية للبلاد خلال الأعوام الثلاثة الأولى للثورة. وتقدر هذه الزيادة (1-2) بأكثر من 14 مليار دولار.

أي أن أي خطاب حكومي رشيد وموضوعي كان ينبغي أن يشيد بفضل الثورة على زيادة تدفقات النقد الأجنبي التي دخلت مصر خلال الأعوام الثلاثة التالية للثورة.

وكان هذا الاعتراف سيثير الدهشة حين نتذكر أن قيمة الجنيه انخفضت وشح الدولار حتى وصل سعره إلى ما فوق 8 جنيهاً وعادت

السوق السوداء بعد اختفاء دام أكثر من سبع سنوات.

ويترتب على ذلك سؤالان:

- لماذا لجأت حكومة شفيق، وأيضاً حكومة الإخوان، إلى طلب قرض من صندوق النقد الدولي، وإلى زيادة الاقتراض الخارجي، على الرغم من زيادة الموارد الدولارية؟
 - ولماذا انخفضت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي؟
- الإجابة هي هروب كَم أكبر من الدولارات خارج البلد.
- ويوضح الجدول (2) أهم بنود خروج رؤوس الأموال من مصر

التزامات البنك المركزي والبنوك الخارج	سداد القروض الحكومية	الواردات	الأرباح المحوّلة	خروج الاستثمارات	السياحة	السنوات
-0.8	--	54.1	6.5	7.4	2.1	2011 / 2010
1.2	2.8	59.2	6.7	7.8	2.5	2012 / 2011
5.7	2.9	57.7	7.6	6.5	2.9	2013 / 2012
1.9	3.1	60.2	7.5	6.7	3	2014 / 2013
8.7	3.2	61.3	5.9	6.2	3.3	2015 / 2014
12	5.6	56.3	4.9	5.6	4.1	2016 / 2015

--غير متاح

* تقديرات أولية

المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة. وزارة المالية، التقرير الشهري، أغسطس 2016.

يتضح من الجدول (2) (الجزء الأصفر)، أن أكبر نزوح للدولارات خارج البلاد في الفترة 2011/2010-2013/2012، كان في شكل تحويل أرباح وخروج الاستثمارات.

إن مجموع المبالغ التي خرجت من مصر خلال الأعوام الثلاثة الأولى للثورة في شكل خروج استثمارات وتحويل أرباح فقط:

$$14.1 + 14.5 + 13.9 = 42.8 = \text{مليار دولار}$$

ويعد المبلغ الذي خرج من مصر خلال تلك الفترة بشكل مشروع أكبر من (ثلاثة أضعاف تقريباً) كل الإيرادات القياسية التي دخلت البلاد بعد الثورة.

على سبيل المثال، كشف تحقيق استقصائي (المصري اليوم، 2012) عن خروج 4.6 مليار جنيه خلال الأربعة أشهر قبل وبعد الثورة، بشكل مشروع خارج البلاد عن طريق البورصة، وذلك عن طريق 14 شركة مصرية مقيدة ببورصتي مصر ولندن¹ وكان الأجدى وضع حوافز لإبقاء تلك الأموال داخل البلاد، أو فرض ضريبة رادعة على خروجها قبل مرور ستة أشهر مثلاً، وذلك حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية، وتهدأ المخاوف.

كما وافقت الحكومة على انتقال مجموعة أوراسكوم للصناعة والبناء إلى خارج مصر، في أعقاب الثورة، وهو ما ترتب عليه خروج حوالي 1.6 مليار دولار في صفقة واحدة (Reuters, 2013).

غياب مثل تلك السياسات وضع اللبنة الأولى لأزمة الدولار. أي أن اللوم يقع على البنك المركزي والحكومات المتعاقبة الذين سمحوا - عن وعي أو عن غير وعي - بنزوح كل تلك الأموال بدون رادع.

كما عرفت مصر خلال السنوات الثلاث الأولى من الثورة خروج الأموال بشكل غير مشروع كما يتضح من الجدول (3):

2013	2012	2011	2010	
3.6	5	5.25	2.15	مجموع الأموال غير المشروعة
2.3	2.8	2.4	0	منها تزوير فواتير التجارة
1.3	2.2	2.9	2.14*	منها هروب أموال ساخنة

* من الواضح أن تلك الأموال خرجت بشكل سريع في شهر ديسمبر، في أعقاب ثورة تونس، تحسباً من قيام ثورة في مصر².

المصدر: Illicit Financial Flows Report, 2015

1- تداركت هيئة رقابة سوق المال هذه الفجوة لاحقاً، لتغير من القواعد، وتجعل من الأصعب اللجوء لتلك الآلية.

2- يؤيد التحقيق الاستقصائي في المصري اليوم هذا التحليل.

في حين كانت هناك عمليات التهريب التي تمت بعد الثورة بالشكل الأقدم والأقل تعقيداً من خلال المطار محمولة في حقائب السفر، بالمخالفة للقانون³.

الخلاصة هي أن تفصير البنك المركزي في تعقب - والحد من - خروج النقد الأجنبي من مصر بشكل خاص قد أوقع البلد في أزمة دولار. كما كان الثمن الباهظ الذي دفعه الاقتصاد هو التضحية بالاحتياطيات الدولية من أجل تغطية هروب الأموال إلى الخارج⁴.

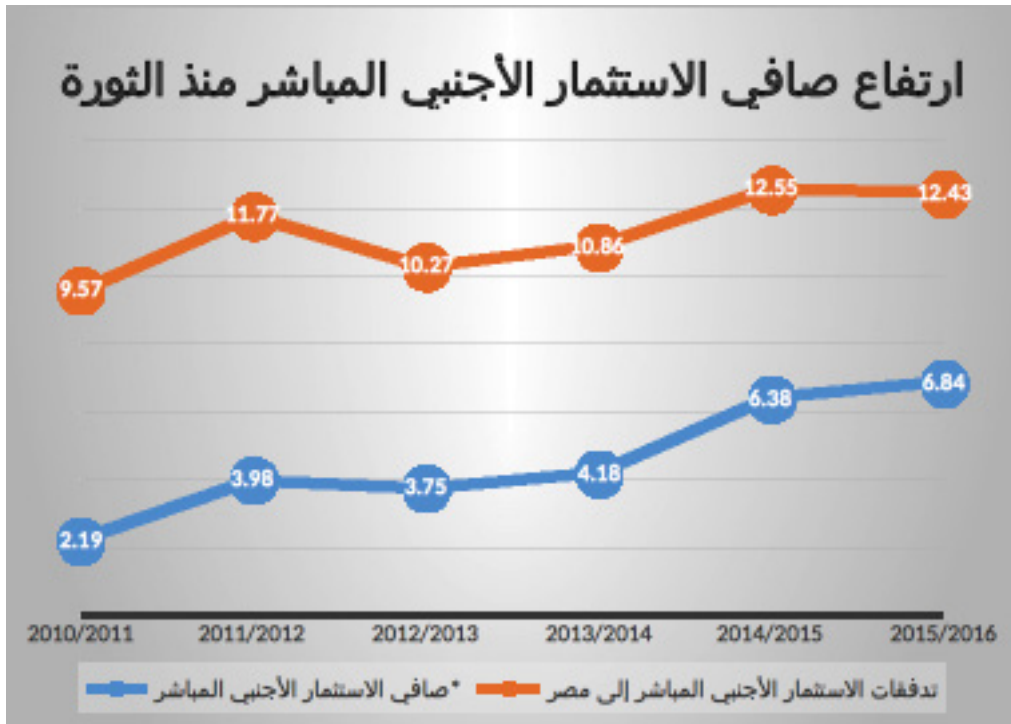
الفترة 2013 - 2016

• شهدت تلك الفترة تفاقم ما سمي بـ«أزمة الدولار». وصعد الدولار إلى ضعف سعره في الفترة السابقة في السوق السوداء التي أصبحت متحكّمة تماماً في عرض الدولار. وظل الخطاب الرسمي يردد التبرير غير الدقيق والذي يعزي الأزمة إلى تناقص الموارد الدولارية التقليدية بسبب «الفوضى التي خلقتها الثورة».

في هذه الفترة، قلت بالفعل الموارد التقليدية من الدولار. ولكن ظلت التحويلات الرسمية للعاملين بالخارج - على نقصها الطفيف - تعوض معظم ذلك الانخفاض. إضافة إلى الاستثمار المباشر والقروض الخارجية. (انظر الجدول (1)، الجزء الأخضر).

ويوضح الشكل (1) ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بعد الثورة، وحتى بعد «الأزمة»، كما يوضح صافي الاستثمارات الأجنبية-أي بعد احتساب خروج استثمارات أخرى، وقد تضاعفت ثلاث مرات، خلال نفس الفترة.

الشكل (1):



٣- بحسب حوار (٢٠١٢) مع شيرين القاضي، رئيس بنك استثمار برايم القابضة المالية.

٤- وهي أموال معظمها مملوك للمصريين، وبالتالي هناك مجال للشك بأنها يشوبها فساد وتخاف من المحاسبة في فترة ما بعد الثورة.

* يتم حساب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق خصم تدفقات الاستثمار التي تخرج من مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل مصر.

المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي، أعداد متفرقة.

ويوضح الجدول (4): أهم مصادر تدفقات الموارد من النقد الأجنبي التي شهدت انخفاضاً وأهم المصادر التي شهدت ارتفاعاً، كما وردت في الجدول (1).

الجدول (4): أهم مصادر انخفاض النقد الأجنبي الداخل إلى مصر

2016/ 2015	2014 /2013	الانخفاض في أهم مصادر النقد (مليار \$)
5.1	5.4	قناة السويس
3.8	5.1	السياحة
18.7	26	الصادرات
17.1	18.5	تحويلات العاملين بالخارج

مجموع الانخفاض في المصادر (1) = 44.7-55 = 10.3 مليار دولار

الارتفاع في أهم مصادر النقد الأجنبي

12.4	10.9	الاستثمار الأجنبي المباشر
19	11	القروض الخارجية

مجموع الارتفاع في أهم المصادر (2) = 9.5 مليار دولار صافي الانخفاض في الموارد الدولارية = (2) - (1) = 10.3 - 9.5 = -0.8 مليار دولار.

هنا بدأت أزمة نقص الدولار في الظهور. ولكنها مع ذلك ليست بتلك القسوة التي انعكست على سعر الصرف.

وبشكل عام، استمر الدولار في الارتفاع أمام الجنيه المصري، سواء حقق ميزان المدفوعات فائضاً أو عجزاً، كما يوضح الجدول (3). أي أن الارتفاع له أسباب أخرى عدا ندرة الدولار.

2016 /2015	2015 /2014	2014 /2013	
			فائض ميزان المدفوعات (عجز)
(2.81)	3.72	1.48	بالمليار دولار
***8.8	**7.8	*7.1	سعر الدولار الرسمي مقابل الجنيه
			* سبتمبر 2014
			** سبتمبر 2015
			*** أغسطس 2016
			المصدر: البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

خروج الدولارات:

ولا تكتمل الصورة إلا إذا أدخلنا حجم الأموال التي تخرج من مصر. ويوضح الجدول رقم 2 (الجزء الأخضر) أهم مصادر خروج الأموال، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة مقارنة بالفترة الأولى.

نجد في السنوات الثلاث الأخيرة استمرار الدولارات في الخروج بكثافة إلى خارج مصر، ولكن اتخذت بنوداً إضافية أهمها خدمة الدين الخارجي (أقساط وفوائد القروض).

2016 /2015	2013 /2014	أهم بنود المدفوعات إلى الخارج (مليار دولار)
4.8	7.5	عوائد الاستثمار
5.16	3.19	خدمة الدين الخارجي
4.1	3.04	السياحة الخارجية
17.6	5	أقساط القروض

بحسب الجدول (2)، بلغ مجموع أهم المدفوعات في عام 2016/2015 (عدا الواردات) 5 هي:

33.7 مليار دولار.

كما استمرت ظاهرة خروج الأموال بشكل غير مشروع، وانعكس ذلك على بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات. حيث بلغت قيمتها 0.9 مليار دولار في عام 2014/2013. في حين وصل هذا المبلغ إلى 4 مليارات دولار في عام 2016/2015.

وهنا أيضاً يمكن لوم البنك المركزي على سياسة الاقتراض الخارجي التي اتبعتها منذ 2013/2012. حيث لجأ إلى الاقتراض قصير الأجل ومتوسط الأجل من أجل تغطية الاحتياطات الدولية. مما رفع من تكلفة خدمة الدين، لتبلغ 17.6 مليار دولار خلال العام 2016/2015، منها 12 مليار دولار التزامات على البنك المركزي فقط (الجدول 1).

وهي كلها قروض تبخرت جراء الهروب المتواصل للأموال خارج البلاد أو بسبب مشروعات قومية لم تتم دراستها جيداً على الأقل. فقد بلغ صافي الاقتراض 6.13 مليار دولار في عام 2016/2015، ذهب معظمها إلى البنك المركزي، وذلك لتدعيم الاحتياطات الدولية. كما يتضح من حجم الأرباح المحولة إلى الخارج أنه يمكن لوم الحكومة على عدم تحفيز المستثمرين على إعادة استثمار أرباحهم داخل البلاد. أو فشل تدعيم السياحة الداخلية.

الخلاصة هي خطأ المقولات الحكومية القائلة بأن نقص الموارد الدولارية تسبب في ارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه.

وأنه لولا غياب سياسات مناسبة للتعامل مع ظروف الثورة، لما خرجت كل تلك الأموال خارج البلاد، متسببة في الأزمة الحالية. ولما كان الاقتصاد قد احتاج إلى هذا الكم الكبير من القروض الخارجية ولا إلى التعويم.

ثانياً: من الأساطير: السيناريو الوردي لما بعد التعويم

الخطاب الثاني الذي تم تعميمه خلال فترة الدعاية المكثفة لتعويم الجنيه يتعلق باستقرار سوق النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى توافد الاستثمارات الأجنبية على مصر. وأن التعويم سوف يقضي على ندرة الموارد الدولارية، لأنه يؤدي إلى زيادة السياحة والصادرات أيضاً... وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انخفاض سريع في سعر الدولار مقابل الجنيه، مما يرد للجنيه شيئاً من قوته، فتتصغر فترة معاناة الشعب. وهذا كله تبرير خاطئ للأسباب التالية:

فترة عدم استقرار:

تشير التجارب الدولية إلى أن التعويم تعقبه فترة من عدم استقرار سوق النقد الأجنبي، وهي فترة تشهد صعوداً مبالغاً فيه في قيمة الدولار مقابل الجنيه، نتيجة مقاومة السوق السوداء.

وعادة ما تمتد تلك الفترة إلى ستة أشهر، قبل أن يبدأ الجنيه في استعادة شيء من قوته. هذا ما حدث في مصر عام 2003-2004 عقب التعويم الكامل، وقبل أن يتم القضاء على السوق السوداء. خلال تلك الفترة، فن المستبعد أن تأتي أي رؤوس أموال أجنبية إلى مصر ولا حتى أموال ساخنة في البورصة لأنها ستفضل الانتظار حتى حدوث استقرار لسوق النقد الأجنبي.

هذه الفترة قد تمتد إلى أكثر من عامين، لو دخل الاقتصاد في حالة تضخم منفلت، أو حالة ركود تضخمي (انظر الجزء الثالث من الورقة).

أسباب داخلية أخرى:

- نتيجة سياسة اقتراض خارجي غير رشيدة، وضع البنك المركزي الاقتصاد في وضع أشبه بالرهينة المحتجزة لدى دائنيه. مبدئياً، كل قيمة الاحتياطي النقدي لديه ما هي إلا كومة من القروض الخارجية، معظمها متوسط الأجل وقصير الأجل، ويستحق جزء كبير منها السداد خلال العامين القادمين.

ويفرض هذا الوضع على مصر أن تلجأ إلى مزيد من الاقتراض الخارجي كي تستطيع الوفاء أولاً بأقساط القروض، ثانياً ب وارداتها من السلع الأساسية من غذاء ووقود.

وبالتالي، لن تساهم كل تلك القروض في أي زيادة في المعروض من الدولارات داخل البلاد. بل هو انتقال من أيدي دائنين إلى أيدي دائنين آخرين. لا فائدة للاقتصاد المصري، ولا مشروعات مدرة للعملة الصعبة. وتبقى بذلك أزمة المعروض من الدولار محتدمة خلال الأجل المتوسط.

لكل ما سبق، من الأرجح أن تواصل قيمة الجنيه انخفاضها خلال العام القادم على الأقل.

سبب خارجي:

الدولار يرتفع أمام معظم العملات في العالم كله.

على مدى عامي 2014، 2015، شهدت معظم دول العالم انخفاضاً لقيمة عملاتها أمام الدولار.

وكان ذلك نتيجة لسياسات نقدية فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك كان من الطبيعي أن نشهد تلك الظاهرة في مصر أيضاً. ورغم أنه من غير المتوقع أن نشهد نفس الارتفاعات الكبيرة في سعر الدولار العالمي، كمثل التي رأيناها في العامين السابقين، إلا أن هناك عدداً من الشواهد التي تشير إلى استمرار الدولار قوياً في الأسواق العالمية في السنوات المقبلة. وهذا يجعل من الأصعب الحفاظ على قيمة الجنيه من مزيد من الانخفاض. فقد وصل الدولار ارتفاعه في أكتوبر ليصل إلى أعلى مستوى له في سبعة أشهر (Bloomberg, 2016). كما ارتفع الدولار خلال أكتوبر بـ3% مقابل عملات الأسواق الناشئة (Business Insider, 2016).

ثالثاً: «لا يوجد بديل على المدى القصير»، عبارة خاطئة:

من أهم الأقوال المغلوطة التي تم تسييدها في الخطاب الدارج للسياسة الاقتصادية، هي أن التعويم ضرورة لا غنى عنها، لأنها هي البديل الوحيد على المدى القصير.

إلا أن التعويم يعتبر خياراً سيئاً. حيث لا يؤدي التعويم إلى القضاء على ندرة الدولار، لأنه لا يعالج السبب في تلك الندرة، وهو هروب الأموال إلى الخارج.

وهكذا، سوف تقترض الحكومة من أجل توفير العملة الصعبة لسد احتياجات الاقتصاد.

ولكن في نفس الوقت سوف يستمر هروب الأموال إلى الخارج، طالما بقيت أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وطالما بقي التجنب الضريبي مزدهراً عبر الملاذات الضريبية. ويبقى الدولار شحيحاً، ومن ثم يرتفع ثمنه.

كان من الأجدى أن تتخذ الدولة - حكومة وبنكاً مركزياً- حزمة من السياسات التي من شأنها القضاء على تسرب الدولارات إلى خارج البلاد.

السياسات البديلة:

هناك سياسات بديلة مؤقتة، كان وما زال هناك ضرورة لتبنيها، وهي فرض قيود مؤقتة وفعالة على أكثر الأشكال ضرراً لخروج رؤوس المال، (تجربة ماليزيا 1997، الأرجنتين 2001، قبرص 2013، آيسلندا، 2014).

في المجمل هناك 37 دولة فرضت قيوداً أو أكثر على خروج رؤوس الأموال خلال الفترة 1995-2010 (Bloomberg, 2015).

وقد فرض البنك المركزي وهيئة سوق المال عدداً من القيود على خروج رؤوس الأموال، خلال السنوات الخمس الماضية، ولكنها كانت قيوداً غير فعالة. لأنها سياسات مجتزأة وغير مكتملة، مثل الحد الأقصى للسحب من كروت الائتمان واستبدال العملات الأجنبية بغرض السفر، والتي فرضها البنك المركزي هذا العام. وكان هذا الإجراء متأخراً، كما لا يغلق الباب الأكبر من خروج الأموال، أي الفساد، والحد من ضغوط الشركات الدولية.

وقد يرتبط فشل تلك القيود بانتشار الفساد والمحاباة. وهذا يتسق مع بعض التجارب في عدد من الدول النامية. لأن ما قد يحدث عند فرض القيود على خروج رأس المال في بلد نامٍ هو أن بعض النافذين تصبح لديهم قدرة أكبر على الحصول على امتيازات لا يحصل عليها غيرهم من غير النافذين سياسياً. مما يزيد الوضع سوءاً (Frankel, J. 2005).

وقد يقال إن هروب الأموال بشكل غير شرعي يحدث في الدول التي تفرض قيوداً كبيرة على خروج الأموال. إلا أن ذلك لا ينطبق على مصر. وفقاً لموقع صندوق النقد الدولي، تتمتع مصر بأكثر قدر من حرية حركة رؤوس الأموال الدولية، بل تتفوق على معظم الدول التي تسبقها على سلم التنمية مثل جنوب إفريقيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وتشيلي وطبعاً الصين والهند، بل وتسبق عدداً من الدول المتقدمة

6- يتناول الملحق 1 عيوب التعويم في الحالة المصرية، وذلك لشرح لماذا يعتبر غير مناسب للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المصرية.

مثل روسيا وأستراليا، ولا يماثلها حرية سوى عدد من الدول المتقدمة صناعياً، مثل كندا والولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا الغربية.

الخلاصة: كان وما زال هناك فرصة لوقف انهيار الجنيه عن طريق فرض قيود مؤقتة على حركة رؤوس الأموال. وهناك بعض التجارب الناجحة التي اتخذت هذا المنهج، بغرض الحد من انخفاض قيمة عملاتها.

هي سياسات الملاذ الأخير. ولكنها تكون ضرورة في حالة اقتصاد هش، يعاني الركود والتضخم.

كما أن تحرير سعر الصرف يسمح بنجاح هذه الخطوة، بعد أن تخلصت السياسة النقدية المصرية من الثالث المستحيل: التحكم في حركة رأس المال، والتحكم في سعر الفائدة والتحكم في سعر الصرف. يجب أن يكون أحدهم حر الحركة.

إلا أن الأهم والأكثر استدامة وفعالية هو العمل على محاربة خروج رؤوس الأموال بأشكال ولأسباب غير مشروعة، سواء بغرض التجنب الضريبي أو غسيل أموال الفساد. هذا هو جوهر السياسات البديلة.

في غياب سياسات محاربة للفساد لن تنجح القيود على خروج رؤوس الأموال.

وفيما يلي بعض أشكال ضوابط خروج رأس المال ووسائل محاربة تهريب الأموال:

1. فرض ضرائب باهظة على خروج ما يسمى برؤوس الأموال الساخنة.
2. وضع قيود على خروج الاستثمارات (رفع التكلفة، التفاوض حول البقاء).
3. وضع حوافز ضريبية للشركات التي تحتفظ بما لا يقل عن نصف أرباحها لإعادة استثمارها داخل مصر (أو فرض إعادة استثمار نصف الأرباح في قانون الاستثمار، مثال الجزائر).
4. فرض ضرائب على الشركات التي تملك فروعاً في ملاذات ضريبية، أو يتخذ مؤسسوها من الملاذات الضريبية مقراً لهم (على غرار الضريبة في إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية).
5. الانضمام إلى قاعدة بيانات الدول التي تبادل آلياً المعلومات البنكية عن انتقال الأموال (96 دولة انضمت حتى الآن). وهي آلية، تبنتها مجموعة العشرين ونادي الدول الغنية (OECD)، خاصة بتتبع تهريب الأموال إلى الملاذات الضريبية. وفي نفس الإطار تقترح منظمة النزاهة المالية الدولية أن تلزم كل دولة الشركات العالمية المستثمرة لديها بأن تعلن أرباح الشركة عن كل دولة على حدة وبشكل مفصل لتفادي تحويل الأرباح إلى الفروع المقامة في البلدان التي لا تفرض ضرائب (Global Financial Integrity، 2015). (بحيث يتم تفادي أن يظهر كل عام أن فرع الشركة في دولة مثل مصر يحقق خسائر أو أرباحاً ضئيلة، حتى لا يدفع ضرائب في مصر).
6. محاربة تحويل الأرباح إلى الخارج عن طريق المبالغة في تقدير قيمة فواتير الاستيراد والتقليل من قيمة فواتير التصدير، وهو الشكل الأكثر انتشاراً لهروب الأموال بطريقة غير مشروعة في مصر وفي العالم، إذ يمثل في المتوسط 83.4% من إجمالي الأموال المهربة عبر العالم (Global Financial Integrity، 2015). وهذا عن طريق تدعيم دور الجمارك وتدريب كوادرها. وأبسط أداة لتمكينهم هي إمدادهم بالحواسيب اللازمة لاطلاعهم المستمر أولاً بأول على أسعار السلع في الأسواق العالمية. ثم يأتي بعد ذلك التحقيق عند اكتشاف تباينات كبيرة في الأسعار (Global Financial Integrity، 2015).
7. وأخيراً وليس آخراً، تأسيس لدولة القانون، ومحاسبة الفاسدين في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. دولة النزاهة لا دولة المحاباة هي ما تجذب المستثمرين المصريين والأجانب، وهذا ما يرفع قيمة الجنيه.

المراجع:

البنك المركزي (نوفمبر 2015، سبتمبر 2016)، النشرة الشهرية، القاهرة

<http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx>

<http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx>

محمد سيد طه، 2012، المصري اليوم تكشف خروج 4.6 مليار جنيه من مصر عبر البورصة خلال أربعة أشهر

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/159652>

وزارة المالية، موازنة العام المالي 2016-2017،

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget16-17.aspx>

Frankel, J. (2005), Contractionary Currency Crashes in Developing Countries, NBER Working Paper n. 11508, Cambridge

<http://www.nber.org/papers/w11508.pdf>

.Global Financial Integrity (2015), Illicit Financial Flows, Global Financial Integrity, Washington

http://www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2015/12/IFF-Update_2015-Final-1.pdf

Global Financial Integrity (2014), Illicit Financial Flows from Developing Countries, GFI, Washington <http://www.gfintegrity.org/report/illicit-financial-flows-from-developing-countries-2004-2013>

Krugman, P., Taylor, L. (1976), Contractionary Effects of Devaluation, n.191, Massachusetts Institute of Technology. <https://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/63401/contractionaryef00krug.pdf?sequence=1>

:Ye Xie (2015), Quick Take on Capital Controls, Bloomberg

<http://www.bloomberg.com/quicktake/capital-controls>

الملحق (1)

المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعويم

1 - فقدان النمو:

قياساً على تجارب الدول النامية السابقة، يصاحب أزمات العملات تفاقم الركود الاقتصادي (Krugman, 1976، Frankel, 2005). «خلال السنوات العشر الماضية، تواكب تعويم العملة المحلية في معظم الدول النامية مع فقدان في الناتج output loss»، وذلك بغض النظر عما إذا اقترن التعويم ببرنامج مع صندوق النقد الدولي أم لا.

حيث عادة ما يتواكب مع التعويم رفع كبير لسعر الفائدة، مما يثبط الاستثمار، كما يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تقلص الطلب من القطاع العائلي (مصدر النمو الرئيسي في مصر).

ويؤدي أيضاً ارتفاع الدولار مقابل العملة المحلية إلى ضعف الطلب على الواردات، وهذا يؤدي النمو في الدول التي تعاني عجزاً في الميزان التجاري. ويزداد الأثر السلبي كلما كان العجز كبيراً (Krugman, 1971).

ويؤدي تعويم الجنيه إلى ارتفاع تكلفة المدخلات التي تعتمد عليها الصناعة المصرية، مما يرفع من تكلفة إنتاج السلع والخدمات، ويؤدي إلى غلاء أسعارها في السوق المحلية وإلى فقدانها تنافسيتها في الأسواق الدولية (تنتفي ميزة التعويم في تحسين تنافسية الصادرات).

كما أنه في حالة تطبيق برنامج الصندوق، فإن حزمة الإجراءات تشمل إجراءات تشفوية مثل تقليص الإنفاق الحكومي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليص معدل النمو.

هناك أيضاً الأثر الانكاشي المترتب على سياسات البنك المركزي اللاحقة للتعويم في الأجل القصير. وخاصة اللجوء للقروض الخارجية قصيرة المدى لعلاج توقف التدفقات الدولارية إلى خارج البلاد (Frankel, 2005).

2 - ارتفاع عجز الموازنة:

في بلد مثل مصر، يعتمد على الخارج لتوفير معظم غذائه ولوازم الصناعة، سيعني انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار أنه يلزم قدر أكبر من الجنيهات لشراء الدولار، وبالتالي ترتفع فاتورة شراء الغذاء والمدخلات الصناعية. على سبيل المثال، تتحمل خزانة الدولة تكاليف استيراد القمح لزوم الخبز المدعم. وقد تم تقدير هذه التكلفة للعام الحالي 24 مليار جنيه، على أساس سعر صرف 9 جنيهات للدولار.

وهكذا، إذا افترضنا سعر صرف يعادل 16 جنيهاً للدولار، فإن الجدول التالي يوضح الزيادة في بعض النفقات الحكومية الناتجة عن تعويم الجنيه والتي تقدر بأكثر من 100 مليار جنيه⁷.

7- لجأت الحكومة لرفع أسعار المواد البترولية، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل الأثر السلبي على عجز الموازنة. ولكن يصعب احتسابه بسبب غياب الشفافية في تكلفة الدعم الخاص بكل نوع من المحروقات، والكميات المستوردة وأسعار استيرادها وأسعار بيعها، خاصة للبتنجين.

جدول (6): بعض بنود زيادة العجز جراء التعويم:

الموازنة الأصلية	الموازنة بعد التعويم	
100	177.78	دعم مواد غذائية ووقود) مليار جنيه
24	35.56	منها قح مستورد
49.2	87.47	خدمة الدين (أقساط + فوائد) ⁸

المصدر: وزارة المالية وحسابات الباحثة.

ويقدر بعض مسؤولي وزارة المالية زيادة النفقات الحكومية بما لا يقل عن 48% خلال العام المالي الحالي جراء التعويم. وذلك بدون حتى احتساب الزيادة في تكلفة الواردات المذكورة في الجدول (6). ومن ثم تقدر مصادر في وزارة المالية ارتفاع العجز إلى 15% خلال العام الحالي. (enterprise, 2016). وهو ما يعنى فشل مصر في تطبيق أهم تعهد وضعته أمام البرلمان وأمام البنك والصندوق الدوليين، وهو خفض عجز الموازنة.

3 - التضخم (مخاوف التضخم المنفلت):

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل التضخم هذا العام إلى 10.2% والعام القادم إلى 18.2%. ولكن شهد هذا العام بالفعل ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفوق ذلك الرقم المتوقع. ووفقاً لعدد من بنوك الاستثمار، سوف يصل التضخم إلى ما فوق 30% خلال العام القادم (بلتون، 2016). كما يساهم ارتفاع عجز الموازنة في دفع التضخم إلى أعلى.

في التجربة المصرية السابقة للتعويم، قفز التضخم من 2.9% في يناير 2003، إلى 17.3% في ديسمبر 2004 (الموقف المصري، 2016). - كما أشار البنك الدولي في أول تقييم للفقر قام به في مصر إلى أن السنوات التي أعقبت التعويم شهدت ارتفاعاً في عدد الأسر الفقيرة بنسبة 5.1%. وقالت هبة الليثي، أحد أهم الباحثين في مجال الفقر في مصر إن الفقراء كانوا أكثر من عانوا جراء التعويم، لأنه أثر بشكل مباشر على أسعار السلع الغذائية، لأن تلك الأسر تنفق ما يدور حول نصف دخلها على الطعام.

وفي الحالة المصرية، يخشى من التحول من تضخم مرتفع إلى تضخم منفلت. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن معدل التضخم كان مرتفعاً بالفعل عشية التعويم، يناهز 17%.

كما يوجد عدد من العوامل التي تساعد على هذا التحول. أهمها تزايد عجز الموازنة المترتب على التعويم، إضافة إلى استنزاف الاحتياطي النقدي واستمرار انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار لفترة مقبلة كما رأينا في الجزء الثاني.

8- لا تشمل خدمة الدين المذكورة هنا سداد التزامات البنك المركزي، وتبلغ أكثر من ضعف هذا المبلغ (انظر الجدول ٢).

4 - تساقط 20 مليون مصري تحت خط الفقر:

تعتبر أهم تكلفة على الإطلاق، هي الأثر على تفاقم حدة وانتشار الفقر. حيث يوجد بالفعل في مصر 25 مليون مصري تحت خط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015). أي صدمة سعرية طفيفة، تحرمهم من واحد أو أكثر من احتياجاتهم الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة.

من ضمن هؤلاء 11.8 مليون ينفقون أقل من 333 جنيه شهرياً، أي لا يجدون بالفعل احتياجاتهم الأساسية.

إضافة إلى 4 ملايين أسرة (أكثر من عشرين مليون مصري) في وضع هش، بحسب تصريحات لربة الليثي في موقع مدى مصر (2016). أي بالكاد يحصلون على الحد الأدنى من الدخل الذي يتيح لهم تغطية الاحتياجات الأساسية (482 جنيهاً شهرياً). أي زيادة طفيفة في الإنفاق سوف تؤدي إلى سقوطهم أسفل خط الفقر، أي يصبحون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكلاً وملبساً ومسكناً وانتقالاً.

لهذا تعتبر سياسة التعويم سياسة شريرة، لا تكثر بتريدي أوضاع ما يقرب من نصف المصريين.

ويشير كروجمان في دراسته إلى أن التعويم يؤدي إلى سوء توزيع الدخل عن طريق تحويل الدخل من أصحاب الأجور إلى أصحاب الأرباح، مما يزيد اللامساواة (Krugman, 1971. P. 11-12).

5 - التكلفة السياسية أيضاً باهظة:

وفقاً لدراسة فرانكل (Frankel, J. 2005, P. 3-4)، فإن احتمال أن يفقد رئيس الوزراء منصبه خلال ستة أشهر من انهيار العملة المحلية جراء التعويم يزداد بـ 1.7 ضعفاً. والأمر نفسه ينطبق على محافظ البنك المركزي ووزير المالية اللذين فقدوا منصبهما خلال عام من انهيار العملة في 58.3% من الحالات.

ويشير البنك الدولي بالفعل (2015، P. 52) إلى مخاطر مرتفعة ناتجة عن عدم استقرار سياسي واجتماعي، وهذا حتى بدون الأخذ في الاعتبار إجراء التعويم.